الجواب عن حديث سحر النبي

صلى الله عليه وسلم

للعلامة محمد بن الحسن الحجوي الثعالبي ١٣٧٦هـ

(مستل من كتابه: الدفاع عن الصحيحين ، بتحقيق د. محمد بن عزوز)

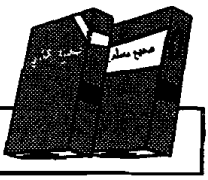

[الحديث الأول في سحر النبي ﷺ]

بسم الله الرحمن الرحيم

روينا في البخاري في كتاب الطب، بأسانيد إليه[1] قال:

حدثنا إبراهيم بن موسى أخبرنا عيسى بن يونس عن هشام عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها قالت: سحرَ رسول الله ﷺ رجلٌ من بني زُرَيق يقال له لَبيدُ بن الأعصم، حتى كان رسول الله ﷺ يُخيَّلُ إليه أنه كان يفعل الشيء وما فعله، حتى إذا كان ذاتَ يوم - أو ذات ليلة - وهو عندي، لكنه دعا ودعا ثمَّ قال: يا عائشة: أشَعَرتِ أن الله أفتاني فيما استفتيتهُ فيه؟ أتاني رجُلان، فقعد أحدُهما عند رأسي، والآخرُ عند رجلي، فقال أحدهما لصاحبه: ما وَجَعُ الرَّجل؟ فقال: مطبوب، قال: من طَبَّه؟ قال: لَبيد بن الأعصم، قال: في أيِّ شيء؟ قال: في مُشطٍ ومُشَاطة، وَجُفِّ طَلْع نخلةٍ ذكر. قال: وأين هو؟ قال: في بئر ذَروانَ. فأتاها رسول الله ﷺ في ناس من أصحابه، فجاء فقال: يا عائشة، كأن ماءَها نُقَاعة الحناء، وكأن رؤوس نخلها رؤوس الشياطين. قلت: يا رسول الله، أفلا استخرجتَه؟ قال: قد

(١) تقدمت أسانيد الحجوي إلى صحيح البخاري في القسم الأول من الدراسة، فانظرها هناك.

عافاني الله، فكرهتُ أن أُثيرَ على الناس فيه شراً، فأمر بها فدُفِنَت».

تابعه أبو أسامة وأبو ضمرة وابن أبي الزناد عن هشام، وقال الليث وابن عُيينة عن هشام: «في مُشط ومُشاطة».

ويقال: المشاطة ما يخرج من الشعرِ إذا مُشط، والمشاطة من مُشاطة الكتان.

والحديث مكرر في البخاري، فهو هنا، وفي بدء الخلق وكتاب الدعوات وغيرها، بأسانيد كلها متصلة صحيحة ليس فيها ما يُوهِم انقطاعاً أو إرسالاً أو إعلالاً، وقد صرح هشام بن عروة أنه سمعه من أبيه عروة.

وكذا رويناه بأسانيدنا عن الإمام مسلم، أخرجه في صحيحه من طريق عن عائشة كلها صحيحة، ليس فيها ما يوهم غلطاً ناشئاً عن الرواية بالمعنى، ولا ما يُوهم خدشاً في الحديث. كما رواه الشيخان بطرق عن عائشة. رواه النسائي عن زيد بن أرقم بلفظ: «سحر النبي ﷺ فأتاه جبريل فقال: إن رجلاً من اليهود سحرك، فأرسل رسول الله ﷺ عليًا فاستخرجها» الحديث. وهو مروي عن ابن عباس أيضاً، فهم أربعة من أعلام الصحابة رووه مرفوعاً، ونطقوا به، ولم يثبت أن أحداً أنكر عليهم من الصحابة فكأنه إجماع سكوتي على مذهب من يراه.

واعلم أن بعض الناس نقل لنا عن الشيخ محمد عبده المصري أنه أنكر هذا الحديث عن رسول الله ﷺ. وزعم أنه من وضع الزنادقة أو المبتدعة، وزعم أنه باطل بدليل القرآن، قال الله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ ٱلنَّاسِ﴾ [المائدة: ٦٧] وإذا كان معصوماً منهم فلا سبيل إلى أن يتسلط عليه يهودي بالسحر، والله يقول: ﴿وَلَا يُفْلِحُ ٱلسَّاحِرُ حَيْثُ أَتَىٰ﴾ [طه: ٦٩] وقد أفلح لَبيد في فعلته هذه على مقتضى الحديث، وقد انتقد الدارقطني وغيره أحاديث على الصحيح، ولا عصمة للبخاري ومسلم.

وأيضاً الحديث مضطرب في تسمية البير الذي دفن فيها السحر. ففي رواية: بير ذَروان. وفي رواية: أروان، وهذا من أدلة الوضع، وأيضاً ذلك يشكك الناس في الوحي فيزعمون أن إتيان جبريل إليه بالوحي قد يكون من قَبيل السحر، وذلك كله محال في حق النبوة.

والحديث الذي يؤدِّي إلى هذا ننبُذه، قال هذا الناقل: وإن العلماء نصُّوا على أن الحديث إذا عارضه القرآن فإننا نترك الحديث ونحكم بوضعه، أو وقوع غَلَط لأحد رواته، أو رُوي بالمعنى ووقع فيه تغيير فننبُذه ونرجح للقرآن: ﴿وَٱللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ ٱلنَّاسِ﴾ [المائدة: ٦١] ومن جملة من أنكر الحديث ابن الجصاص[1] في أحكام القرآن.

ولا بُدَّ لنا من الجواب عن هذا المنقول عن الشيخ عبده ـ رحمه الله ـ فنقول:

ـ قال الحافظ ابن حجر في الفتح: قال المَازَري[2]: أنكر بعض المبتدعة هذا الحديث، وزعموا أنه يحط من منصب النبوة، ويشكك فيها، قالوا: وكل ما يؤدي إلى ذلك فهو باطل، وزعموا أن تجويز هذا يُعدم الثقة

---

(١) هو أحمد بن علي الرازي، أبو بكر الجصاص، فاضل من أهل الري، سكن بغداد ومات فيها، انتهت إليه رئاسة الحنفية، وخوطب في أن يلي القضاء فامتنع. وألّف كتاب (أحكام القرآن) وكتاب في (أصول الفقه) توفي سنة ٣٧٠هـ.

(٢) هو محمد بن علي بن عمر التميمي المازَري أبو عبدالله، الإمام الفقيه قال عنه القاضي عياض في (الغنية): (إمام بلاد إفريقية وما وراءها من المغرب، وآخر المشتغلين من شيوخ إفريقية بتحقيق الفقه ورتبة الاجتهاد ودقة النظر.
درس أصول الفقه والدين، وتقدم في ذلك كله فجاء سابقاً لم يكن في عصره للمالكية في أقطار الأرض وفي وقته أفقه منه ولا أقوى لمذهبهم. وسمع الحديث وطالع معانيه واطلع على علوم كثيرة من الطب والحساب والآداب وغير ذلك. فكان من رجال الكمال في العلم في وقته وإليه كان يفزع في الفتوى في الطب كما يفزع إليه في الفتوى في الفقه يحكى أن سبب قراءته الطب ونظره فيه أنه مرض فكان يطبه يهودي فقال له يوماً: يا سيدي مثلي يطب مثلكم! وأي قربة أجدها أتقرب بها في ديني مثل أن أفقدكم المسلمين، فمن حينئذ نظر في الطب.
وكان قلمه في العلم أبلغ من لسانه. من مؤلفاته: (المعلم بفوائد مسلم) (الفرائد في علم العقائد) (شرح التلقين للقاضي عبدالوهاب) في عشر مجلدات و(إيضاح المحصول في الأصول) وغير ذلك.
توفي سنة (٥٣٦هـ).
انظر (أزهار الرياض) ٢٩/٣، (الغنية) ١٣٢ (مقدمة تحقيق المعلم بفوائد مسلم) للشيخ محمد الشاذلي النيفر.

بما شرعوه من الشرائع، إذ يُحتمل على هذا أن يخيّل إليه أنه يرى جبريل وليس هو، ثم إنه يوحى إليه بشيء ولم يوح بشيء.

قال المازَري: هذا كله مردود؛ لأن الدليل قد قام على صدق النبي ﷺ فيما يبلغه عن الله وعلى عصمته في التبليغ، والمعجزات شاهدات بتصديقه، فتجويز ما قام الدليل على خلافه باطل.

وأمّا ما يتعلق ببعض أمور الدنيا التي لم يبعث لأجلها، ولا كانت الرسالة من أجلها. فهو في ذلك عرضة لما يعرض للبشر كالأمراض فهو غير بعيد أن يخيّل إليه في أمر من الدنيا.

وقد قال بعض الناس: إن المراد بالحديث: أنه كان ﷺ يُخيّل إليه أنه وطىء زوجاته ولم يكن وطئهن، وهذا كثيراً ما يقع للإنسان تخيُّله في المنام، فلا يبعد أن يخيّل إليه في اليقظة.

قال الحافظ ابن حجر: وهذا قد ورد صريحاً في:

- (رواية ابن عيينة) عند البخاري، ولفظه: «**حتى كان يرى أنه يأتي النساء ولا يأتيهن**»[1].

- (ورواية الحميدي) أنه يأتي أهله ولا يأتيهم.

قال الدَّاودي: يُرى: بضم الياء، أي يظن، وحتى من ضبطه بفتح الياء فهو من الرأي الراجع إلى الظن لا من الرؤية، وفي مرسل يحيى بن يعمر عن عائشة: سحر النبي ﷺ حتى أنكر بصره، وعنه في مرسل ابن المسيّب الذي هو صحيح عند المحدثين: «حتى كاد يُنكر بصره».

فظهر بهذا أن السحر إنما تسلَّط على جسده، بصره، وظواهر جوارحه

---

(١) أخرجه البخاري في كتاب الطب باب: هل يستخرج السحر؟
وقال قتادة: قلت لسعيد بن المسيب: رجل به طِبٌّ - أو يؤخَذ عن امرأته - أيحل عنه أو يُنشَّر؟
قال: لا بأس به، إنما يريدون به الإصلاح، فأمّا ما ينفع فلم ينه عنه.
صحيح البخاري شرح (فتح الباري ٢٨٦/١٠).

لا على تمييزه ومعتقده. وقد قال بعض العلماء: لا يلزم من أنه يظن أنه فعل الشيء ولم يكن فعله أن يجزم بفعله، وإنما هو من جنس الخاطر يخطر ولا يثبت، فلا يبقى على هذا للملحد حُجة.

قال الحافظ ابن حجر: «ويُؤيِّد ما تقدَّم في فهم الحديث أنه لم يُنقل عنه في خبر من الأخبار أنه قال قولاً، فكان بخلاف ما أخبرَ به».

لقد كفانا المازَري والحافظ ابن حجر في الرد على الشيخ عبدُه، أو من نقله عنه في بعض نقط انتقاده، وكفى بهما حجة، وقد تبيّن من كلامهما أن من قال كعائشة الصدِّيقية في الصحيحين وابن عباس وزيد بن أرقم كما في النسائي وابن عباس أنه عليه السلام سحر مستنداً إلى ما يسمعه من النبي ﷺ من أن لبيد بن الأعصم سحره بالمعنى الذي بيَّنُوه صراحة في الحديث من أنه كان يُخيّل إليه أنه فعل ولم يفعل، كلُّ ذلك لا نقص يلحق جانب الوحي والنبوة منه، والقرآن صرَّح بمثله في قصة موسى ﷺ، قال تعالى: ﴿يُخَيَّلُ إِلَيْهِ مِن سِحْرِهِمْ أَنَّهَا تَسْعَىٰ﴾ [طه: ٦٦] وإننا لا نفرق بين أحد من رسله كما أمر القرآن. فما جاز على موسى جاز على محمد عليهما السلام إلا ما جاء به النص، ومن ذلك ما ورد في القرآن عن آدم ﴿فَوَسْوَسَ إِلَيْهِ الشَّيْطَانُ﴾ [طه: ١٢٠] فقد جاء في الصحيح أن النبي ﷺ اختص بأن الشيطان جاء ليقطع عليه صلاته فأمكنه الله منه فأسلم.

كما اختص عيسى بأنه لم يطعنه الشيطان فلم يصرخ عند ولادته لقوله تعالى: ﴿وَإِنِّيٓ أُعِيذُهَا بِكَ وَذُرِّيَّتَهَا مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ﴾ [آل عمران: ٣٦] والحديث بذلك صحيح أيضاً يختص برحمته من يشاء.

ولا بد أن نكمل باقي النقط فنقول:

ـ أما قول: إن ابن الجصاص أنكر الحديث فذلك لا يؤثر في الحديث شيئاً لأن ابن الجصاص ليس من أئمة الحديث. وكتابه أحكام القرآن بين أيدينا، فما رأيناه يلتفت إلى أحاديث الصحيحين بنفي ولا إثبات كأنه لا رواية له فيهما. وكم فيه من أحاديث ضعاف. نعم، يأتي من أحاديثهما بما هو في سنن أبي داود أو بواسطة ابن قانع. هذا ما رأيته عنده، وقد طالعت

منه الكثير مدة قراءتي لتفسير القرآن وقد أكملته والحمد لله، ولو اطلع على الصحيحين وعلى الطرق المذكورة فيهما ما تجرأ على إنكار الحديث.

وهكذا الشيخ محمد عبده فإنه رجل أدب وليس رجل حديث وفقه[1] وهو رجل زعامة في السياسة، نعترف بفضله[2] على بلاده ونفعها فيما سوى

---

(١) وفي هذا المعنى يقول الشيخ العلامة المحدِّث عبدالفتاح أبو غدة ـ رحمه الله تعالى ـ «إن الله تعالى خلق لكل فن رجالاً، وجعل لِكُلِّ مقام مقالاً، ويلزم علينا أن نُنزلهم منازلهم، ونضعهم بمراتبهم، فأجلة الفقهاء إذا كانوا عارين من تنقيد الأحاديث: لا نُسلِّم الروايات التي ذكروها من غير سند ولا مستند إلا بتحقيق المحدِّثين ونقلةُ الأحاديث إذا كانوا عارين عن الفقاهة: لا نقبَل كلامَهم في الفقه ككلام الفقهاء المعتبرين، وقِسْ على هذا صاحب كلِّ فن بكل فن...

قال الشيخ عبدالفتاح: (هذه النقول لو شدَّ طالب العلم الرَّحْلَ إليها شهراً كاملاً لكان ذلك جديراً بها، فإنها لُباب الحق، ومحضُ النُّصح والصدق، فلهذا أطلت بها، فرحم الله الإمام اللكنوي وجزاه عن العلم والدين خيراً) وقال أيضاً: (وإنما يكون التعويل في كل علم على أئمته دون من سواهم؛ لأن من يكون إماماً في علم كثيراً ما يكون بمنزلة العاميّ في علم آخر) انظر: (الأجوبة الفاضلة للأسئلة العشرة الكاملة) للإمام اللكنوي، وتعليق الشيخ عبدالفتاح أبو غدة، ص٣٤.

(٢) أثنى العلامة محمد الحجوي ثناءً عطِراً على الشيخ محمد عبده عندما ترجم له في كتابه (الفكر السامي ٤/٢٠٠) فقال: «علامة جليل مشارك، متبحر مصلح كبير، وأستاذ شهير، حُر اللسان والضمير، مؤسس نهضة مصر العربية، وصاحب الأيادي البيضاء، وأنفع من أدركنا من علماء الإسلام للإسلام».

وهذا يدل على ما كان يتمتع به العلامة الحجوي ـ رحمه الله تعالى ـ من أدب علمي رفيع، وأخلاق عالية، وهو منهج السلف في البحث عن المسائل العلمية من التناصح بقرع الحجة بالحجة من غير إغلاظ في القول، ولا انتقاص في التعبير مع الاجتناب والبُعد التَّام عن السبِّ والشَّتْم والتَّسْفِيه والتَّجهِيل والتَّفسِيق والتَّبدِيع والتَّضليل. وكان رحمه الله يتخلق بأخلاق العلماء الكبار، قال في كتابه العظيم (الفكر السامي) ج١/٤٤٧ وهو يتحدث عن حال الفقه في القرن الثاني (وكان هذا العصر زاهياً زاهراً بسادات كبار، أساطين الاجتهاد، تقدمت تراجمهم مختصرة، وكانت لهم أخلاق عالية، وكمالات نفسانية، فلم يكن خلاف بعضهم لبعض مؤدياً لتحقير أو تعصب أو تقاطع أو تدابر، بل كانوا يُثنون على المخالف بالثناء الجميل.. ويعرفون لكل عالم حقَّه ويُقرون له بالفضل، ويحترمون فكره، فلم يكن الخلاف ضارًا لهم ولا شائناً، بل كان سعياً وراء إظهار الحقيقة).

الفنين المذكورين. وتأليفه في التوحيد كرسالته فيه، وكتابه في الإسلام والنصرانية، والرد على منتقديه مُمتِع من أجمل ما يكتبه المحققون، وتلميذه السيد رشيد رضا رحمه الله أعرف منه بالحديث، ومع ذلك فقد كانت تخفى عنه الأحاديث المشهورة والكمال لله وحده.

ـ وأما قوله: إنه مضطرب[1]: فهو خطأ، إذ مثل هذا ليس باضطراب عند المحدثين وإنما هو تحرٌ في الرواية، ولا يقدح في الحديث بحال، والبِير تُسمى بالاسمين معاً ـ ذَروان وأروان كما في تاريخ الخميس للشيخ حسين بن محمد الديار بكري[2].

ـ وأما قول الناقل عن الشيخ عبده أن العلماء اتفقوا على أن الحديث إذا خالف القرآن يُنبذ فهذا الكلام اتفق كل من نقله على أنه مقيَّد وليس على إطلاقه فقد زادوا شرطين:

الأول: أن تكون الآية صريحة قطعية الدلالة، والحديث ليس بمتواتر بل خبر آحاد مظنون فتقدم الآية عليه لأنها قطعية من جهتين:

ـ من جهة تواترها.

ـ وجهة دلالتها القطعية.

والثاني: أن لا يمكن الجمع بين القرآن والسنّة، أما إذا أمكن الجمع بينهما، فإنه لا يحل لأحد أن يدَّعي التعارض، ويُعرض عن سُنّة

---

(١) المضطرب هو (الحديث الذي يُروَى من قبل راو واحد أو أكثر على أوجه مختلفة متساوية لا مرجح بينها ولا يمكن الجمع) ويتبين منه أنه لا بد في المضطرب مع اختلاف رواياته من شرطين:

١ ـ أن تكون متساوية في القوة لا يترجح بعضها على بعض.

٢ ـ أن تكون متعارضة لا يمكن التوفيق بينها بوجه صحيح يزيل التعارض.

(٢) حسين بن محمد بن الحسن الدياربَكْري (ت٩٦٦هـ) مؤرخ، نسبته إلى ديار بكر، ولي قضاء مكة وتوفي بها، له (تاريخ الخميس) أجمل به السيرة النبوية وتاريخ الخلفاء والملوك، و(مساحة الكعبة والمسجد الحرام) (الأعلام للزركلي ٢/٢٨٠).

المصطفى ﷺ. وقد قال عليه السلام: «**مَن رَغِب عن سُنَّتي فليس مِنِّي**»[1] وقال الله تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النحل: ٤٤] وقال: ﴿مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ ٱللَّهَ﴾ [النساء: ٨٠] وكما قال تعالى: ﴿ٱتَّبِعُوا۟ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكُم مِّن رَّبِّكُمْ﴾ [الأعراف: ٣] وقال أيضاً: ﴿وَٱتَّبِعُوهُ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾ [الأعراف: ١٥٨].

والآية هنا ليست قطعية الدلالة كما نبيِّنه، ولا ينبغي لمسلم أن يتجرأ على البخاري ومسلم بالطعن والتكذيب في أحد أحاديثهما بحجج واهية كهذه ظهرت له قبل التثبت، إذ من المعلوم إجماع الأمة على تلقي أحاديثهما بالقبول. وقد احتاج إليهما جميع المذاهب الأربعة، وعليهما أُسست معاهد الفقه والدين، وهل نتوصل إلى سُنّة نبيّنا المبيّنة للقرآن إلا بهما وبالسنن الأربعة والموطأ ومسند أحمد وأمثالهما. والعمدة كل العمدة على الصحيحين.

وأن غاية ما استدل به هذا الناقل قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ ٱلنَّاسِ﴾ [المائدة: ٦٧] فظن بسبب عدم إمعانه النظر في الآية أنها تناقض الحديث وتردُّه، ولا تُسوغ لعائشة وابن عباس وزيد بن أرقم وغيرهما أن يقولوا أنه عليه السلام سُحِر وأن لبيد بن الأعصم سحره على أن الحديث مصرح بأنه من قبيل المرفوع وليس هو من قول هؤلاء الصحابة رضوان الله عنهم، على أنه لا مجال للعقل فيه فلا يحتمل أن يكون موقوفاً بل هو مصرح في الحديث برفعه.

ولو تأمل الآية وطبّق عليها قواعد الأصول والبيان التي يجب على كل متكلم على القرآن أو مستدل به أن يعرفهما ويعرف تطبيقهما ما طعن في الحديث وفي الصحابة ورجال الصحيح في الصميم. وهل يُستسقى الغمام إلا بهم في أقطار الإسلام، ويجب على من يريد أن يستدل بالقرآن أن يعرف علوم العربية ليتقن لفظه، وعلوم البيان والمنطق والوضع والأصول

---

(١) رواه البخاري (٥٠٦٣) ومسلم (١٤٠١) والحديث قطعة من حديث الثلاثة الذين جاؤوا إلى زوجات النبي ﷺ يسألون عن عبادته.

ليدرك أسرارها لأن هذه علوم بقوانين علاقة ألفاظ كلام العرب وتراكيبه بالمعاني بحيث إن من لم يعرفها يقع له الخطأ في فهم معانيه، ويظن أنه فهمها وهو غالط جاهل، ولقد استدل بالآية ظاناً إنما تدل له وهي عليه، وبيانه أن الشيخ عبدُه استدل بآية ﴿وَٱللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ ٱلنَّاسِ﴾ [المائدة: ٦١] على أن حديث سَحَر النبي ﷺ لَبيد بن الأعصم كذب، وأن الآية تكذبه لأن العصمة لا يعدوها السحر. ونحن بعدما دللناكم على أن هذا السحر لم يؤثر عليه ﷺ في عقله أو اعتقاده ولا في الوحي الذي أتى به. والمصرح به في الحديث أن النبي ﷺ تخيّل أنه أتى أهله ولم يأتهم، والسحر قلب الأعيان فهو إنما أثّر على عينيه بهذا الخيال. ووقع مثل ذلك لموسى، قال تعالى: ﴿يُخَيَّلُ إِلَيْهِ مِن سِحْرِهِمْ أَنَّهَا تَسْعَىٰ﴾ [طه: ٦٦] فما خُيِّل للنبي ﷺ خُيِّل مثله لموسى، فما جاز منه على أحدهما جاز على الآخر وحيث صرّح القرآن بضمن الحديث ذهب الريب.

ثم نُجيب عن الآية بأجوبة:

الأول: تحتاج إلى بيان، والمجمل لا يستقيم الاستدلال به إلا بعد البيان، وما لا يحتاج إلى بيان وهو الحديث هنا لا يُقدم عليه ما يحتاج إليه، وبيان الإجمال أن أهل التفسير كالمتفقين على أنه لا يتضح معناها ويزول إشكالها إلا بتقدير مضاف بين الجار والمجرور، أعني من الناس، وهذا الذي يسميه البيانيون والأصوليون دلالة اقتضاء نحو ﴿وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ﴾ [يوسف: ٨٢] أي أهلها، وذلك لأنه لا يعقل أن يعصمه من أشخاص الناس وهو قد أُرسل إليهم كافة ليزجرهم عن دينهم الباطل إلى ما جاء به من التوحيد الحق، ومجاهدتهم به جهاداً كبيراً. وإنما العصمة من بعض أفعالهم القبيحة ضداً.

ثم اختلف المفسرون في تقدير هذا المضاف، فقال الزمخشري[1]: يعصمك من قتل الناس، وعلى هذا فقد سقط الاستدلال بها لأن لَبيد بن الأعصم لم يقتله بسحره فقد عصمه الله منه.

---

(١) انظر: (الكشاف للزمخشري).

وقال الإمام أبو زيد الثعالبي في جواهره[1]: «عصمه من أذى الناس، وقد قال الثعالبي نفسه: وعليه فلا بد من تخصيص الآية لما ثبت أنهم شتموه وآذوه، وشجُّوا وجهه وأسالوا دمه وضربوه بالسهام، وكسروا رباعيته، فليكن سحر لبيد من ذلك.

وعلى هذا فيكون المرجح تقدير القتل خاصة، وقد عصمه الله أن يقتلوه بسيوفهم سواء غيلة أو في الحرب، فعلى تقدير القتل فلا معارضة ولا مخالفة بين الآية والحديث بحال والاحتياج إلى التخصيص.

وعلى تقدير الأذى فالسحر مستثنى من الآية كغيره من أنواع الأذى التي ثبت وصولها إليه عليه السلام ومنها السُّم أيضاً، جمعاً بين الأدلة، فالآية وإن كانت قطعية المتن لتواترها فليست قطعية الدلالة لإجمالها. فهي راجحة متناً، والحديث راجح دلالة، والله يقول: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النحل: ٤٤]، ولذا قال العلماء: القرآن أحوج إلى السُّنة منها إلى القرآن، فالأحاديث الثابتة بالأذى تعيّن أحد أمرين:

- إما أن تقدر القتل الخاص فلا استثناء ولا تخصيص.

- وإما أن تقدر الأذى، فيجب تخصيصها بكل حديث صحّ لدينا بإثبات الأذى. والقرآن يُحتِّم علينا أحد الأمرين لقوله تعالى: ﴿وَدَعْ أَذَىٰهُمْ﴾ [الأحزاب: ٤٨]، فالقرآن نفسه أثبت الأذى وقال: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُؤْذُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُ لَعَنَهُمُ ٱللَّهُ﴾ [الأحزاب: ٥٧]، وقال: ﴿وَٱلَّذِينَ يُؤْذُونَ رَسُولَ ٱللَّهِ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [التوبة: ٦١] فكما لا يجوز لنا أن نقول أن هذه الآيات مكذوبات، كذلك لا

---

(١) هو أبو زيد عبدالرحمٰن بن محمد بن مخلوف الثعالبي الجعفري الهاشمي الزينبي الجزائري الإمام العلم الزاهد القدوة الكامل، صاحب (الجواهر الحسان في تفسير القرآن) و(روضة الأنوار في الفقه) قدر المدونة جمع فيها لباب نحو ستين ديواناً من دواوين المالكية المعتمدة من حصل عليه حصل على خزانة مالكية فقهية. و(شرح ابن الحاجب) الفرعي في سفرين، مع جامع كبير ختمه في جزء، و(جامع الأمهات في أحكام العبادات) وغيرها تآليف كثيرة، توفي بالجزائر سنة ٨٧٥هـ عن نحو (٩٠) سنة (الضوء اللامع ١٥٢/٤) (نيل الابتهاج ١٧٣) (الفكر السامي ٢٦٠/٢).

سبيل لنا أن نكذب الأحاديث التي صحّت بأنواع الأذى وعينتها فيه أيضاً مستندة للقرآن فلم يبقَ في الآية ما يدل على العموم النص الصريح.

الجواب الثاني: أن لفظ الناس دلالته على العموم ظنية فقط لتخلفها في آيات كقوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ قَالَ لَهُمُ ٱلنَّاسُ إِنَّ ٱلنَّاسَ قَدْ جَمَعُوا۟ لَكُمْ﴾ [آل عمران: ١٧٣].

اتفقوا أن الناس الأول: نعيم بن مسعود، أو ركب عبدالقيس، وأن الناس الثاني: هم خصوص كفار مكة لا جميع الناس في جميع أقطار الأرض، ولو أننا حملنا الناس على جميع الناس لكان أول الآية يدفع آخرها، فلو كان جميع الناس قالوا هذا القول، فمن هُم المقول لهم، فبتأويلها على بعض الناس متعيّن، لذلك اتفقوا أنها من العام الذي أريد به الخصوص، كذلك: آية العسل ﴿فِيهِ شِفَآءٌ لِّلنَّاسِ﴾ [النحل: ٦٩] المراد بها: بعض الناس؛ لأننا وجدنا من الناس من لا يشفيه العسل، وعليه فالآيات الثلاث تجري على نسق واحد؛ لأن لفظ الناس ليس هو من صِيغ العموم الصريحة، ولا فيها سور من أسوار الكلية فقضاياه مهمة في قوة جزئية كما يقول علماء المنطق، فأفادت آية ﴿وَٱللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ ٱلنَّاسِ﴾ [المائدة: ٦٧] عصمته من بعض الناس فقط.

وعليه فالجمع بين الآية والحديث، بل الأحاديث ظاهر لمن ذاق شيئاً من قواعد العلوم الموصلة لفهم كلام الله، وكلام رسوله عليه السلام.

الجواب الثالث: إن الآية لو سلمنا عمومها الصريح، ولم يدعه أحد حسما أعلم. فكل حديث صحيح يخصصها، فلا مخالفة أصلاً، ومعلوم من الأصول أن دلالة العام الصريح فضلاً عن الظاهر على بعض أفراده ضعيفة، لا تصلح للبرهان لأنها ظنيّة، وإذا كانت دلالة الآية على عصمته من سحر لبيد ابن الأعصم، ومن سم اليهودية ظنيّة، لو قيل بعمومها الصريح ساوت الحديث لأنه وإن نزل عنها بعدم تواتره فقد فاقها بصراحة لفظه لأن قضيته شخصية وأن الذي سحره عليه السلام هو لبيد بن الأعصم، فليس هناك احتمال ولا ما يمنع تخصيص العام به. ثم لا تصح العصمة من جميع الأذى لأي أحد من الخلق لأن ذلك لم يرضه الحق لنفسه فلذلك يقول:

- ﴿يُؤْذُونَ ٱللَّهَ﴾ [الأحزاب: ٥٧].

- ﴿لَّقَدْ كَفَرَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ ثَالِثُ ثَلَٰثَةٍ﴾ [المائدة: ٧٣].

- ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ يَدُ ٱللَّهِ مَغْلُولَةٌ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُواْ بِمَا قَالُواْ﴾ [المائدة: ٦٤] وقالوا: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ فَقِيرٌ وَنَحْنُ أَغْنِيَآءُ﴾ [آل عمران: ١٨١].

ومن هذا الأذى سحر لبيد بن الأعصم بالمعنى الذي صرح به في الحديث السابق، لا بما يفهمه الملحدة، فهم فسروا الحديث مما أوقعهم في تكذيبه:

ألقاهُ في اليَّم مكتُوباً وقال له ... إيَّاك إيَّاك أن تَبْتلَّ بالمَاءِ

ساء سمعاً، فساء إجابةً.

* * *